

ضوء الديمقراطية المنخفت

في الوقت الذي ما زلنا نتناقش فيه ما اذا وُجدت الحياة ما بعد الممات، هل لنا أن نضيف سؤالاً آخرًا الى الجعبة؟ هل من حياة ما بعد الديمقراطية؟ ما هو نوع هذه الحياة؟ لا أعني بالديمقراطية كمثل أو كوحى، بل أعني بها المفهوم العملي: الديمقراطية الغربية الليبرالية ومتغيراتها، في شكلها الحالي.

إذا، هل من حياة ما بعد الديمقراطية؟

ان المحاولات للاجابة عن هذا السؤال غالباً ما تتحول الى عملية مقارنة ما بين أنظمة حكم مختلفة وتنتهي بدفاعٍ مغيظٍ وقتالي عن الديمقراطية. نقول، "انها مغلوطة (الديموقراطية) وهي ليست بكمالية، غير أنها لا تزال أفضل من أي شيء آخر مطروح".

ومن ثمّ وبشكلٍ محتوم، يهّم واحدٌ من بين الجمع بالقول:

"أفغانستان، باكستان، السعودية، الصومال... هل هذا ما تفضلونه؟"

أن تكون الديمقراطية هي اليوتوبيا التي تطمح اليها كافة المجتمعات المتطورة، سؤالٌ مستقلٌ بحد ذاته .

وأظن أنه ينبغي أن يكون كذلك.

فالمرحلة الأولى المثالية قد تكون مصدر غبطة.

إن السؤال عن الحياة ما بعد الديمقراطية موجه الى هؤلاء الموجودين بيننا الذي يعيشون أصلاً في ظلّ الديمقراطيات، أو في بلدان تزعم بأنها ديمقراطية. وليس المقصود بالسؤال هنا أن ننحدر الى أشكال قديمة ومشوهة من الحكم التوتاليتاري أو الاستبدادي. بل المقصود أن نظام الديمقراطية التمثيلية، وهي أكثر تمثيلاً منها ديمقراطيةً، بحاجة الى بعض التعديل الهيكلي.

قد يكون من غير الملائم أن ينتقد شخصٌ الديمقراطية أمام جمهورٍ يجمع ما بين كتابٍ من بلدان لم تعرف شعوبها الديمقراطية قطّ، أم أن أنظمتها التوتاليتارية حرمت الشعب من الحقوق الأساسية

لعشرات السنين. ولكننا كلنا نعلم بأن الأنظمة السياسية مرتبطة ببعضها البعض تماماً كالرأسمال العالمي. وفي أغلب الأحيان، تكون الأمم الديمقراطية العظمى، المتكثرة بزي حراس الأخلاقية ومخلصي الانسانية، هي التي تمول وتقوي الأنظمة الديكتاتورية والتوتاليتارية. ونعلم تماماً بأن الحروب في كل من العراق وأفغانستان والتي، بسببها، فقد الآلاف من الأشخاص حياتهم ودُمرت مدن بأكملها، قد سُنت باسم الديمقراطية. ونعلم أيضاً بأن البلدان التي تعتبر نفسها ديمقراطية تدير العديد من الاحتلالات العسكرية في العالم، وأشير هنا الى فلسطين، العراق، أفغانستان والى كشمير.

إذا السؤال الفعلي هنا هو:

ماذا فعلنا بالديمقراطية؟

والإم حولناها؟

ماذا يحدث حين تُستهلك الديمقراطية الى أقصى حد لحظة تُفرغ من المعنى؟

ماذا يحدث حين تنفسي كل من مؤسساتها كالمرض الخبيث وتتحول الى شيءٍ خطير؟

وما سيحدث الآن لا سيما وأن الديمقراطية والسوق الحرة قد انصهرتا معاً في جسم مفترسٍ موحد

ذات خيال نحيل وواهن يدور تقريباً بأكمله حول فكرة زيادة الربح الى أقصى حدوده؟

هل من الممكن عكس هذه العملية؟ هل يمكن أن يعود شيءٌ متحولٌ الى ما كان عليه من قبل؟

ما نحن بحاجةٍ اليه اليوم هي رؤيا بعيدة المدى.

هل بإمكان الحكومات التي تقوم استمراريتها على مبدأ الكسب المباشر والمستخلص ذات الأجل

القصير، تأمين هذه الرؤيا؟

هل يمكن أن تكون الديمقراطية وهي

الجواب المقدس لصلواتنا وآمالنا، قصيرة المدى،

والحامي لحرماننا الفردية ومغذي أحلامنا الجشعة، نهاية اللعبة للعرق البشري؟

هل يعقل أن تكون الديمقراطية قد نالت الشعبية الواسعة لدى الانسان العصري تحديداً لأنها المرآة

لحماقتنا الكبرى: قصر نظرنا؟

ان عدم مقدرتنا على العيش كلياً في الحاضر (كما تفعل غالبية الحيوانات)، المصحوبةً بعدم

قدرتنا للرؤية بعيداً في المستقبل تجعلنا مخلوقات عجيبة في هيئاتٍ نصفية، لا نحن وحوش ولا

أنبياء. ويبدو أن ذكاءنا الرائع قد تخطى غريزة البقاء خاصتنا، فنحن ننهب الأرض ونعيث فيها خراباً آمليين بأن الفائض المتراكم سيعوض علينا هذا الشيء العميق الذي لا يُسبر غوره، وقد فقدناه.

لقد عشت كل حياتي في الهند، هذا البلد الذي يسوق نفسه على أنه الديمقراطية الأكبر في العالم (وأقول الأكبر إذ أن التشابيه الأخرى كـ"الأعظم" و"الأقدم" قد استعملت قبلاً). لذا، ومن بعد اذنكم، سأنتقد الديمقراطية من موقعي الخاصّ والمميز.

منذ أسابيع قليلة، أعلنت الحكومة الهندية تعبئة 26 ألف عسكرياً لتصعيد عملية عسكرية ضد الماويين "الارهابيين" في الغابات ذات الثروات المعدنية الكثيفة في الهند الوسطى. ومنذ عشرات السنين وحتى الآن، يقوم الجيش الهندي بالانتشار في ولايات كـ"ناغالاند"، مانيبور، أسام وكشمير، حيث يحارب الشعب لنيل استقلاله. ولكن أن تقوم الحكومة بالاعلان صراحة عن تجييش قلب الهند، فإن ذلك اعتراف رسمي بالحرب الأهلية.

ومن المقرر أن تتطلق العملية، وهي، بفعل الصدفة، التسمية التي تُطلق على الحرب في أيامنا هذه، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، بعد أن تُشرف الأمطار الموسمية على الانتهاء وتغدو الأنهار أقل غضباً والأراضي سهلة الولوج.

أما الشعوب التي تعيش في هذه الغابات، ومن بينهم الماويين الذين يرون أنفسهم كراية حرب ضد الولاية الهندية، هم شعوب قبلية، والأكثر فقراً في البلاد. وقد عاشوا في الأرض لقرون عديدة من دون مدارس، أو مستشفيات، أو طرق، أو مياه عذبة.

جريمته هي بالشكل قديمة: فهم يعيشون على أرض غنية بالحديد الخام، والبوكسيت والأورانيوم والقصدير، جميعها معادن تبغيها بشدة شركات التعدين الكبرى ومن بينها، تاتا وفيدانتا وأسار وسترلايت.

وكان أعلن رئيس الحكومة أن "حكومته موجبة باستغلال ثروة الهند المعدنية لدعم ازدهار الهند الاقتصادي". ووصف الماويين بأنهم "التهديد الأمني الداخلي الأوحده والأكبر للهند".

أما في الصحافة التابعة للشركات، فبات استعمال مصطلحات كـ"محو" و"إبادة" عاماً لدى الحديث عما يمكن أن يفعل بهم.

حين تدخل القوات الأمنية الى الغابات، لن يعرف أحد كيف سيتم التفريق ما بين الماويين، والمتعاطفين معهم من جهة والشعب العادي من جهةٍ أخرى.

وليس بصدفةٍ أن تكون الهند قد تصدت لتحركات أوروبية لدى الأمم المتحدة تطالب باجراء تحقيق دولي في جرائم الحرب التي قد تكون ارتكبت على يد حكومة سيريلانكا في هجوماتها الحديثة على نمور التاميل. واعتبرت الحكومات في هذا الجزء من العالم النموذج الاسرائيلي كطريقة فضلى لكيفية التعامل مع "الارهاب":

أخرج الاعلام وأقل الساحة للقتل.

بهذه الطريقة، لن يقلقون أنفسهم كثيراً للتمييز بين من هو "ارهابي" وبين من هو ليس بإرهابي. ومن الممكن أن يتسبب (هذا القتال) بوفرة غضب دولية، غير أنها لا تلبث أن تخدم سريعاً.

منذ سنين، تُشن حرباً أهلية خافتة غير معترف بها. دمرت قرى (قتلت) مئات آلاف الأشخاص وأُحرق مخزونهم الغذائي. هاجر الكثير الى المدن حيث يعملون بأجور زهيدة لا تؤمن لقمة العيش. أما الباقون فلا يزالون مختبئين في الغابات، يعيشون من الأعشاب والفاكهة البرية، وقد أدركت المجاعة معظمهم شيئاً فشيئاً.

أما الآن فقد بدأت التحضيرات لحرب رسمية تتلقى خلالها القوى الأرضية الدعم من طائرات الهليكوبتر والتوجيهات الجغرافية عبر الأقمار الاصطناعية. ويتم انشاء قيادات الألوية في رايبور، عاصمة شاتيسغار. وتسيج الغابة وتقام الحواجز فيها. وتوضع القيود على الصحفيين. وتسنّ العديد من القوانين التي تُجرّم أي نوع من المعارضة ولو كانت سلميةً في حين يتم توقيف أعدادٍ لا تُحصى وسجنهم من دون كفالة.

وإذا أقيمت حرب أكتوبر/ تشرين الأول، من غير أن نحول دون إيقافها، فستكون الدامجة، أو الزواج اذا صح التعبير، ما بين نوعين منفصلين من الحروب التي لا تزال تشتعل في الهند منذ عقودٍ وحتى الآن: أولاً، الحرب على "الارهاب" التي تشنها الهند ضد شعب كشمير، ناغالاند ومانيبور، وثانياً الحرب للاستيلاء والسيطرة على الثروات الطبيعية. بعبارة أخرى، هي حربٌ أصبحت تُعرّف بمسيرة "التقدم".

في يناير/ كانون الثاني عام 2008، دُعيت لالقاء محاضرةٍ في اسطنبول بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لاغتيال الصحفي الأرمني هرانت دينك. وكان دينك قد قتل في الشارع خارج مكتبه بسبب تجرؤه على اثاره موضوع محظور في تركيا: اباده الأرمن التي وقعت عام 1915 والتي ذهب ضحيتها أكثر من مليون شخص.

تناولت محاضرتي تاريخ الابداء ونكرانها بالاضافة الى العلاقة القديمة وشبه العضوية ما بين مفهوم "التقدم" والابادة الجماعية.

ما زلت مصعوقة بحقيقة أن الحزب السياسي في تركيا الذي قاد المجزرة كان اسمه حزب "الاتحاد والترقي".

تاريخ طويل يجمع ما بين الاتحاد والتقدم، أو بحسب المصطلحات الحالية، القومية والتطور، وهما الركيزتين الرصينتين لديمقراطية السوق الحرة.

حين كانت "تتقدم" البلدان الأوروبية و"تنتور" في طور دخولها عصر الصناعة، كانت تطور نماذج محدودة ولكن جديدة من الديمقراطية وحقوق المواطنين في "البلاد الأم" وكانت تبدي في الوقت نفسه شعوباً بالملايين في المستعمرات.

وفي السنين الأولى من الاستعمار، كانت اباده الشعوب الأصلية بهدف التحضر، فكرة مقبولة بشكل صريح.

ولكن ومع نمو الحديث حول حقوق الانسان، بدأ نوعٌ جديد من الازدواجية الأخلاقية يتخذ أشكاله. مما ادى الى ولادة ظاهرة جديدة: نكران الابداء الجماعية.

والآن، حين تلتقي سياسات الابداء الجماعية مع السوق الحرة، يصبح الاعتراف الرسمي، أو النكران، أو بحسب الآونة الأخيرة، فبركة ابادات ومجازر وهمية، (يصبح) مشروع مؤسسة تجارية متعددة الجنسيات، نادراً ما يتصل بحقيقة تاريخية أو بدليل جنائي، لا مكان فيه للأخلاقية.

والمشروع عملية مقايضة هجومية تنتمي الى المنظمة العالمية للتجارة أكثر منها للأمم المتحدة حيث العملة المتداولة هي السياسة الجغرافية والاقتصادية والبشرية، والسوق المتقلبة للثروات الطبيعية، وهذا الشيء اللافت للنظر واسمه التجارة المستقبلية، والاقتصاد البحت والقوة العسكرية.

بكلمات أخرى، تُتكرر الابداء الجماعية لأسباب نفسها التي تدفع الى مقاضاتها:

الحتمية الاقتصادية المشبعة بالتمييز العرقي/ المذهبي/ الديني/ والقومي.
وبمعنى أكثر صراحةً، يقرر كل من ارتفاع سعر برمبل النفط (أو طن الأورانيوم) وهبوطه ،
والسماح باقامة قاعدة عسكرية، والانفتاح الاقتصادي لبلدٍ معين، حصول الابادة الجماعية أو
عدمها.

وفي حال حصلت الابادة، وتم التقرير عنها، فكيف سيُحرّف هذا التقرير؟
على سبيل المثال، لم يتم التقرير حقاً وبشكلٍ وافٍ عن مقتل مليوني شخص في الكونغو.
لماذا؟

وهل كان مقتل مليون عراقي في ظل نظام العقوبات، الذي سبق الاجتياح الأميركي عام 2003،
ابادةً؟ (حسب المنسق الانساني للعراق لدى الأمم المتحدة دينيس هاليداي) أو ما "يستحق العناء"،
بحسب زعم مادلين ألبرايت، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة؟
يعتمد الاعتبار على من يسن القواعد.
أهو الرئيس الأميركي؟
أم الأم العراقية التي فقدت طفلها؟

يخبرنا تاريخ المجازر الجماعية بأنها ليست انحرافاً، أو شذوذاً أو خلافاً في النظام الانساني.
بل هي عادة قديمة مترسّخة في الحالة الانسانية بقدر ما هو عليه الحب والفن والزراعة.
وكان معظم القتل المجزري ابتداءً من القرن الخامس عشر قُدماً، جزءاً لا يتجزأ من بحث أوروبا
عن "فضاء العيش"، اي المرادف للمصطلح الألماني "lebensraum" بحسب العالم الألماني في
علم الجغرافيا والحيوان فريدريتش راتزل.
وكان ابتكر هذا الأخير كلمة "lebensraum" لوصف ما فكر به كدافع طبيعي مسيطر في
الجنس البشري، ليس فقط لتوسيع محيطه بل أيضاً لضمان القوت والاستمرارية.
وفي حين لم يظهر مفهوم "lebensraum" الا في عام 1901، كانت أوروبا قد باشرت ببحثها
عن "فضاء العيش" الخاص بها منذ أربعمئة عامٍ خلى، يوم وطأ كولومبس الأرض الأميركية.

في كتابه "ابيد كل الوحوش"، يحاول سفن ليندكفيست أن يبرهن بأن بحث هتلر عن ال
"lebensraum" ، في عالم نحتته الدول الأوروبية الأخرى على قياسها، كان وراء اندفاع
النازيين الى الامتداد نحو أوروبا الشرقية ومن ثم نحو روسيا. ووقف اليهود في أوروبا الشرقية
وغرب روسيا بوجه طموحات هتلر الاستعمارية. ولذلك، توجب استبعادهم أو تصفيتهم تماماً كما

حصل مع الشعوب الأصلية في أفريقيا وأميركا وآسيا. إذاً يقول ليندكفيست بأن عنصرية النازيين التي جردت اليهود من حقوقهم الانسانية، ما هي الا نتاج الخليط المؤلف، مرة أخرى، ما بين الحتمية الاقتصادية المشبعة (جيداً) بعنصرية قديمة التاريخ. وهو نتاج تماشى مع التقليد الأوروبي السائد في ذلك الوقت.

وإذا تسلحنا بهذه القراءة التاريخية، هل من المنطقي أن نقلق بشأن بلد كالهند، ما اذا كان على عتبة استهلال اباده جماعية، إذ أنه يستهل "التقدم"؟ هل من الممكن أن تكون الهند التي تلقى احتفاءً عالمياً باعتبارها أعجوبة التقدم والديمقراطية، في طور استعمار نفسها وعلى حافة ارتكاب الابادة الجماعية؟ يبدو مجرد طرح هذا التساؤل همجياً، واستعمال كلمة اباده غير مبرر في هذه الفترة من الزمن. ولكن، لو عايناً المستقبل، فس نجد بأن قياصرة التقدم يصدقون دعايتهم الخاصة وبأن لا بديل عن نموذج التقدم الذي اختارونه. فهم بالتالي مضطرين الى القتل، وبأعداد كبيرة، بغية الوصول الى هدفهم.

إذا نظرتم الى خارطة الغابات في الهند وثرواتها المعدنية، وإلى أماكن منشأ شعب الأديفازي، لرأيتم بأنها متداخلة. مما يعني بأن من حسبناهم يوماً فقراء، هم في الحقيقة الأكثر ثراءً.

وفي حين يحكم الاقتصاد التجاري المعولم قبضته على حياتنا وخيالنا، يتحد المستقدين منه وينسحبون الى الفضاء الخارجي.

ومن فوق، يتطلعون الى الأسفل الى الغابات والأودية النهرية حيث يعيش الفقراء، ويرون شعوباً فائضين مستقرين على موارد ثمينة.

فيحتارون في أمرهم ويتساءلون:

ماذا تفعل مياهنانحن في أنهارهم؟

ماذا يفعل قصديرنانحن في جبالهم، وحدينا الخام نحن في أوديتهم؟

خصص النازيون كلمة محددة لوصف الشعوب الفائضين: "Essen" "uberzahligen"، أي الأكلة الفائضين.

بعد مراقبته عن كذب للصراع بين الهنود الأصليين ومستعمرهم الأوروبيين في شمال أميركا، يقول فريديريتش راتزل أن "الكفاح من أجل فضاء العيش" هو كفاحٌ مبيد. والابادة لا تعني بالضرورة قتل الشعوب أو ضربهم بالهراوة، أو حرقهم، أو طعنهم بالحربة، أو قتلهم بالغاز، أو

بالقنابل أو باطلاق النار عليهم. (باستثناء بعض الأحيان وبالتحديد حين يحاول الشعب القتال، اذ يسمون عندها "ارهابيين").

تاريخياً، كان نقل الشعب من موطنه، تجميعه كالمقطعان وقطع الماء والغذاء عنه، أكثر أشكال المجازر فعاليةً إذ يموت الناس من دون أي عنفٍ ظاهرٍ وغالباً بأعدادٍ أكبر بكثير (من اعداد ضحايا المجازر).

هذا ما حدث بالضبط في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1904، يوم أباد الجنرال الألماني أدولف ليبريشت فون تروتا شعب الهيريرو في جنوب-غربي أفريقيا.

ويكتب سفن ليندكفيست: "وضع النازيون نجمةً صفراء على معاطف اليهود وجمعوهم ضمن "محميات"، تماماً كما حصل للهنود، وشعوب الهيريرو، والبوشمان، والأمنديبيل وكافة أطفال النجوم الذين جُمعوا مع بعضهم البعض. وماتوا من تلقاء أنفسهم بعض أن قطع الغذاء عنهم." تشير أمرتيا سين، الى أن المجاعة شبه مستحيلة في ظل نظام ديمقراطي. حسناً فلنستبدل المجاعة العظيمة في الصين بسوء التغذية العظيم في الهند. (ونشير هنا الى أن الهند وحدها تحوي ما يفوق ثلث نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في العالم وعددهم خمسة وسبعين مليون طفل).

في دانتبورار، في مقاطعة شاتسغار، التي تحوي أجود أنواع الحديد الخام في العالم، تم اخلاء 644 قرية وتهجير 50000 شخص الى مخيماتٍ رثةٍ تابعة للشرطة، حيث اختارت الشرطة الأصغر سناً من بين المهجرين، مُنحوا السلاح ودرّبوا ليصبحوا ميليشيا شعبية ماهرة اسمها سلوا جودوم. أما الـ 300000 الباقون فهم غير ظاهرين على رادار الحكومة ولا أحد يعرف حقاً كيف يعيشون. وصبغت الشرطة كل من ظلّ خارج المخيمات بوصمة الماويين أو المتعاطفين مع الماويين، الأمر الذي يجعلهم أهدافاً شرعية لعمليات القتل الهندية.

ولا تزال قوات الأمن تتمركز بانتظار انتهاء هطول الأمطار. ومع توافد الأخبار شيئاً فشيئاً، يبدو أن القتل والموت واغتصاب النساء وهو شكل لا مفر منه في السياسة الحربية، قد بدأ حقاً.

كيف انتهى بنا الأمر الى هذه الشاكلة؟

منذ عشرون عاماً، في شتاء 1989، شهدنا جميعاً لحظة سقوط حائط برلين وتوحيد هذه المدينة. ولكننا علمنا في الوقت نفسه أن المطارق التي هدّمت الحائط كانت وليدة حرب أخرى تدور في

اقاصي جبال أفغانستان الخشنة، حيث انتصرت الرأسمالية بعد جهادٍ طويل على الاتحاد السوفياتي. وفي غضون أشهرٍ من انهيار الاتحاد السوفياتي ووقوع حائط برلين، قامت الهند بعد أن عُرِفَتْ تاريخياً بانتمائها الى حركة عدم الانحياز، بقلب مسارها سريعاً وتوحدت كلياً مع الولايات المتحدة ملكة العالم الأحادي الجديد.

فجأة، تغيرت قواعد اللعبة في الهند بشكل تام. لم يتخيل ملايين الاشخاص وبعضهم من الذين يعيشون في القرى البعيدة وعميقاً في قلب الغابات العذراء، ومنهم من لم يسمع ببرلين أو بالاتحاد السوفياتي من قبل، لم يتخيلوا كيف يمكن أن تؤثر أحداث كهذه وقعت في مناطق بعيدة جداً، على حياتهم. أُلقي الاقتصاد الهندي مفتوحاً أمام الرأسمال العالمي، ففُككت القوانين الحامية لحقوق العمال وحلّ علينا عصر الخصخصة والتعديل الهيكلي.

أصبحت اليوم مصطلحات كـ "التقدم" و"التطور" مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاصلاح الاقتصادي وعملية إلغاء القوانين المُنظمة والخصخصة. وأصبحت "الحرية" تعني "الخيار"، ولها في ماركات العطور أكثر من ما لها في الروح الانسانية.

لم تعد "السوق" هي المكان الذي تزوره لتشتري احتياجاتك، بل أصبحت فضاءً بدون حدود جغرافية، تقوم شركات تجارية مجهولة الأوجه بممارسة أعمالها فيها، بما في ذلك شراء "المستقبل" وبيعه.

أصبحت "العدالة" تعني "الحقوق الانسانية"، وأحياناً بعض هذه الحقوق.

ان نهب اللغة هذا، اغتصاب الكلمات ومن ثم اطلاقها كأسلحة واستخدامها لتمويه النوايا وتشويه المعاني الأصلية والتقليدية التي تدلّ عليها فعلياً هي من أشدّ الانتصارات الاستراتيجية ذكاءً في التوزيع الجديد.

وقد سمحت لهم هذه الاستراتيجية بتهميش منتقديهم، وتجريدهم من اللغة التي تساعدهم على توجيه انتقاداتهم، ونبذهم بالمقابل على أنهم "ضدّ التقدم"، "ضدّ التطور"، "ضدّ الاصلاح"، وطبعاً "ضدّ القومية"، وهذه أسوأ أنواع الأضداد الممكن اطلاقها.

لمن ينادي بانقاذ نهرٍ وحماية غابة، يجابهونه بالقول "ألا تؤمن بالتقدم؟".

للناس التي غرقت أرضهم بالخزانات والسدود، وتُمحى منازلهم، يسألون "ألديك نموذج بديل للتطور؟".

ولهؤلاء المقتنعين بأن الدولة موجبة بتأمين أسس التربية والصحة العامة والضمان الاجتماعي للشعب، يقولون "أنت ضدّ السوق." ومن غير المختلّ عقلياً ليقف في وجه السوق؟

نحن ككتاب، نجتهد في حياتنا لتقليص المسافة ما بين الفكرة والتعبير، ساعين لإعطاء شكلٍ لأفكارنا الأكثر حميميةً وبدائيةً.

أما لغة التقدم الجديدة هذه تفعل العكس تماماً: فهي مصممة للغش ولاخفاء النوايا.

هذه اللغة المسلوقة قد تكون حجر الأساس لخرابنا.

خلق عقدين من هذا التطور في الهند طبقةً وسطى واسعة مأخوذة بالثراء المفاجيء وبالاحترام الذي ينتج عنه من جهة، وطبقةً دنيةً أوسع بأشواط (من الطبقة الوسطى) من جهةٍ أخرى. جُرد عشرات الملايين من الأشخاص من ممتلكاتهم وهُجّروا من أرضهم بسبب الفيضانات والجفاف والتصحر الناتج عن الهندسة البيئية الهمجية، ومشاريع البنى التحتية الهائلة، والسدود والمناجم والمناطق الاقتصادية الخاصة. وتُروج هذه المشاريع كلها باسم خدمة الفقير، ولكنها فعلاً ليست الا لتوفير المطالب المتزايدة للأرستقراطية الجديدة.

ان الصراع على الأرض يكمن في قلب الجدل حول تطور الهند.

منذ سنةٍ خلت، صرح وزير المالية السابق في الهند ب. شينديرم بأن رؤيته تقضي بجعل 85 في المئة من سكان الهند يعيشون في المدن. لتحقيق هذه الرؤيا، تلزمه هندسة اجتماعية بمعيار يفوق الخيال. ويعني ذلك استمالة أو حتى اكراه خمسمائة مليون شخص للهجرة من المناطق الريفية الى المدن. هذه العملية هي في طور التطبيق فعلاً وتحولّ الهند سريعاً الى دولة تجبر الأشخاص بقوة السلاح على التخلي عن أرضهم. وضمّن هذا الكابوس المتناكر بهيئة "الرؤيا"، مشروع افراغ الأراضي الشاسعة وثروات الهند الطبيعية، وتركها عرضةً لنهب الشركات الكبرى.

وكانت بدأت من قبل شركات عالمية ناهية تدعمها حكومة فقدت مرساها، بتخريب جبالٍ وأنظمة مائية، مُرتكبةً ما يُسمى تحديداً بالابادة البيئية.

ففي شرق الهند، تنتسب مناجم القصدير والحديد الخام بتدمير أنظمة بيئية بأكملها، محولةً الأرض الخصبة الى صحراء.

وسوف تعاني الهمالايا من عواقب وخيمة لا مفر منها بسبب انشاء السدود العالية المُخطط لها.

في السهول، تسبب السدود على طول الأنهر المزيد من الفيضانات بدل أن تحدها، وتتسبب أيضاً برفع مستوى مياه الأنهر، واتخام التربة بالماء فتفقد هذه الأخيرة الأملاح المعدنية، مما يقضي على رزق الملايين من الأشخاص.

وقد تحولت معظم الأنهر المقدسة في الهند، ومن بينها نهري الغانج واليامونا، الى مصاريف صحية للمياه القدرة والدفق الصناعي. ويصعب على أي نهر ان يكمل مساره ليصب في المحيط.

واستبدلت ما تبقى من الغذات الطبيعية الملائمة لشروط التربة المحلية والمناخات المُصغرة، بأخرى هجينة ومعدلة جينياً ومُشبعة بالمياه تباع وتُشترى، مكوناتها الأسمدة الكيميائية والمبيدات. أما طرق الري والتنقيب الهجري للمياه الجوفية فكلها مرتبطة كلياً بالسوق التجارية. وفي حين تتحول تدريجياً الأراضي الزراعية المُستغلة والمُشبعة بالكيميائيات الى أراضٍ مُرهقة وغير خصبة، يرتفع الاستثمار الزراعي، فيقع المزارعون الصغار في أشراك الدين. وخلال السنين القليلة الأخيرة، انتحر أكثر من 180,000 مزارع هندي. وفي الوقت الذي تعجّ فيه اهرات الدولة بالمحاصيل الغذائية التي تفنى بعد حين، تترصد المجاعة الأرض الهندية تماماً كما حصل في أفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى.

وكان مجتمعاً قديماً، يضمحل تحت وطأة نظام الاقطاع والطبقات، يُمخض في آلة كبيرة. ويمزق المخيض شبكة اللامساواة القديمة، معدلاً البعض منها ومقوياً معظمها. وهكذا تخثر المجتمع القديم وانقسم الى طبقة رقيقة من الزبد تعلوه الكثير من المياه. الزبد هي السوق الهندية المؤلفة من ملايين المستهلكين (مستهلكي السيارات، والهواتف النقالة، والكومبيوتر، وبطاقات فالنتاين للمعايدة) مما يثير حسد الشركات التجارية العالمية. أما المياه فلا فائدة كبيرة منها. اذاً يمكن دفعها في أي مكان، أو احتوائها في خزانات، أو في آخر الأمر تصريفها.

هذا على الأقل، ما يعتقدون به.

اذ أنهم لم يفاوضوا على الحرب التي اشتعلت في قلب الهند: في شاتيسغار، جاركهانند، أوريسا وغرب البنغال.

لنرجع الآن الى عام 1989. وكمثّل قاطع على العلاقة بين "التقدم" و "التطور"، بدأ حزب بهارتيا جناتا اليميني BJP ، وكان وقتها في المعارضة، بشن حملته الشرسة بإسم القومية الهندوسية، أي

ما يُعرف أيضاً بالـ "هيندوتفا". وتزامن ذلك تحديداً مع قرار الحكومة بفتح الأسواق الهندية للمال العالمي. ومشروع الهيندوتفا هو وليد حزب راشتريا سوايامسيفاك سانغ RSS، الجوهري الأيديولوجي لشركة BJP المهيمنة. وتأسس حزب RSS عام 1925 علناً وصراحةً على شاكله الفاشية الإيطالية. وهنا، تظهر صورة هتلر أيضاً كالوحي. واليك بعض المقتطفات من انجيل حزب RSS وعنوانه "تحديداً أو تحديد أمتنا" بقلم أم. أس. غولووكر:

منذ هذا اليوم المشؤوم، يوم وطأ المسلمون أرض هندوستان، وحتى اللحظة الحاضرة، ما فتأت الأمة الهندوسية تقاتل ببسالةٍ لدحض هؤلاء الناهبين. واستيقظت حينها الروح العرقية.

أم:

في سعيها للبقاء على نقاوة العرق والثقافة، صدمت ألمانيا العالم بتطهيرها البلاد من الأعراق السامية: اليهود. وتجلّى الفخر العرقي هنا بأسمى مظاهره... وهو درسٌ جيد لنا لنعتبر ونستفيد منه في هندوستان.

ويملك الـ RSS اليوم أكثر من خمسةٍ وأربعين ألف "شاكّا"، أي فرع، وجيشاً مؤلف من عدة ملايين الـ "سوايامسيفاك"، أي متطوعين، يبشرون بعقيده في الهند. وفي طليعة المبشرين، أتال بيهاري فاجبايي، رئيس الوزراء وقائد حزب المعارضة أل. كي. أدفاني، بالإضافة إلى ناريندا مودي، الوزير الأول لغوجارات لثلاث مرات. ويضم حزب الـ RSS أيضاً أتباعاً غير رسميين، وهم شخصيات كبيرة في الاعلام، في الشرطة، في الجيش، في الوكالات الاستخبارية، وفي الدوائر القضائية والادارية.

عام 1990، سافر أل. كي. أدفاني عبر البلاد مثيراً الكراهية ضدّ المسلمين ومطالباً بهدم مسجد بابري، الذي يعود تاريخ انشائه إلى القرن السادس عشر في موقعٍ متنازع عليه في أيوديا، واقامة معبد رام مكانه. وعام 1992، قامت عصابة مدعومة من أفاندي بهدم المسجد. وفي مطلع عام 1993، ثارت عصابة أخرى في مومباي وهاجمت المسلمين وقتلت حوالي ألف شخصٍ منهم. في ردة فعلٍ انتقامية، أطلقت سلسلة تفجيرات في أنحاء المدينة وذهب ضحيتها 250 شخصاً تقريباً. مما ولد حالة جنونٍ في المجتمع، عوّل عليها حزب الـ BJP ليفوز على الكونغرس عام 1998 ويتبوأ السلطة.

وليس بصدفة أن يتزامن تصاعد الهيندوتفا مع قرار أميركا التاريخي باستبدال الشيوعية بالاسلام كعدوِّها الأكبر. وفجأة، أصبح المجاهدون، أي المسلمون الراديكاليون، "ارهابيين"، بعد أن استقبلهم الرئيس الأميركي ريغن يوماً بحفاوة في البيت الأبيض وشبَّههم بالأجداد المؤسسين لأميركا. ومن ثم، كما تعلمون وقعت حرب الخليج الأولى عام 1990. واستحالت الحكومة الهندية من صديق وفيّ للفلسطينيين الى "الحليف الطبيعي" لاسرائيل. واليوم تقوم الهند واسرائيل بتدريبات عسكرية مشتركة، ويتبادلون المعلومات ويدونون الملاحظات معاً حول كيفية ادارة الأراضي المحتلة بالطرق الأفضل.

وبالطبع، وبمجرد تبوأه السلطة، اعتنق حزب ال BJP مذهب السوق الحرة.

وفي غضون أسابيع من تسلمه الحكم، قاد هذا الأخير سلسلة من التجارب النووية الحرارية. وأدخلت حمى الانتصار القومي التي رافقت هذه التجارب لغة تعنيفية جديدة ومخيفة على الحديث الشعبي السائد. وفي فبراير/ شباط عام 2002، مات خمسة وثمانون حاجّ هندوسي حرقاً في حادثة قطار في طريق عودتهم الى أيوديا. على أثر الحادثة، قام الوزير الأول ناريندرا مودي، رئيس حزب ال BJP في غوجارات، بالتخطيط لآبادة جماعية وشنّها بحق المسلمين في تلك الولاية. وساعده في ذلك ظهور "قوبيا الإسلام" في جميع أنحاء العالم عقب هجمات 11 سبتمبر عام 2001. ووقفت ماكينة الدولة في غوجارات جانباً تنفرج على ذبح أكثر من ألفي شخص وطرده 150.000 مسلم من بيوتهم. كانت هذه مذبحة جماعية. ورُغم أن أرقام الضحايا قد لا توازي الحجم المُرعب لنقل، في روندا أو الكونغو، أريد لآبادة غوجارات أن تكون عرضاً شعبياً ذات أهداف غير مشكوك بها. كانت تحذيراً شعبياً للمواطنين المسلمين أطلقتها الحكومة الديمقراطية المفضلة عالمياً. وحتى اليوم، لا يزال مسلمو غوجارات يعيشون في مخيمات تعاني من المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية من دون أي أمل في تحقيق العدالة في القريب المنظور. ولا تزال الا قتلّة منهم وهم من وجهاء المجتمع، حرّة.

وعقب الآبادة، مارس ناريندرا مودي الضغوط لآقامة انتخابات مبكرة. فأعيد الى السلطة بتفويض شعبي حاسم من أهل غوجارات. وبعد خمس سنوات، كرر نصره وهو الآن وزيراً للمرة الثالثة.

في يناير/ كانون الثاني عام 2009، خلال مناسبة رسمية، قام كل من راتان تاتا (من مجموعة تاتا) وموكيش أمباني (من مصانع ريلينس)، وهما رئيسا اثنتين من أكبر الشركات في الهند، بتبني ناريندرا بحرارة كمرشحٍ مستقبلي لرئاسة الوزراء.

وهكذا، وبقبلة، أحكموا على العلاقة العضوية ما بين "الاتحاد" و"التقدم"، أو إذا أردتم القول، ما بين الفاشية والسوق الحرة.

أنتهت الانتخابات الهندية لعام 2009 وبلغت تكاليفها ملياري دولار، ما يفوق بقليل ميزانية الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبحسب بعض التقارير الاخبارية، تقرب تكاليفها الفعلية عشر مليارات دولار.

ولنا أن نسأل، من أين يأتي هذا المال كله؟

ربح الكونغرس وحلفاؤه، أو الحلف التقدمي المتحد UPA، الانتخابات بأكثرية وثيرة. في المقابل، وبطريقة تثير الفضول، خسر أكثر من تسعين في المئة من المرشحين المستقلين. من الواضح أن الفوز بالانتخابات صعبٌ بغياب التمويل. فليس بمقدور المرشحين المستقلين أن يعدوا الناخبين بإعانات الرز، وأجهزة التلفزيون المجانية وأن يشترون الأصوات الناخبة، وأن يُقدموا على غيرها من الأعمال الخيرية المنحطة التي توصلت إليها الانتخابات.

وعند معاينة النتائج عن كثب والتدقيق بالعملية الحسابية لها، تلاحظون بأن مصطلحات كـ"وثيرة" و"أكثرية" مخيبة للمعنى أو بالأحرى غير دقيقة برمتها.

على سبيل المثال، لا تُطبق حصّة الأصوات المُحصاة من قبل الـ UPA في هذه الانتخابات الا على 10,3 في المئة فقط من سكان البلد! وتثير العمليات الحسابية في الديمقراطية الانتخابية الاهتمام الشديد كونها منمقة بذكاء يحول أقلية صغيرة الى تأييدٍ ضخم.

عشية الانتخابات، كان هناك اجماع مطلق بين مختلف الأحزاب على مشروع الاصلاح الاقتصادي.

واقترح العديد من الأشخاص على سبيل التهكم أن يشكّل الكونغرس وحزب الـ BJP ائتلافاً مع بعضهما البعض... أما الشركات الكبيرة فكانت أكثر المهتمين بالانتخابات العامة الحديثة، بعد أن

اطمأنت الى التعاون "البناء" والاجماع ما بين الأحزاب السياسية. فأدارت الحملات الدعائية الباهظة على التلفزيون، وشارك في بعضها نجوم الأفلام البوليوودية ليحثوا الشعب الفقير كما الغني على الخروج للتصويت.

بغض النظر عما اذا كانت النتيجة ايجابية أو سلبية، فقد ضمنت الانتخابات العامة للعام 2009 في الهند قيام مشروع التقدم واستمراريته. مما لا يعني أن مشروع الاتحاد قد وُضع جانباً.

وعقب اختتام الحملة الانتخابية لعام 2009، نادى فارون غاندي، المبتدئ الضار في حزب بي جي بي، ومتحدر آخر من سلالة نهرو الحاكمة، والذي يجعل ناريندرا مودي بالمقارنة معه، سياسياً معتدلاً ومتقاعداً، دعى الى تعقيم المسلمين بالقوة.

وصرح: "سيعرف هذا بحصن الهندوسية حيث لن يتجرأ أي مسلم **** (واستعمل هنا كلمة ازدرائية لوصف الاختتان) على رفع رأسه. لن أقبل ولو بصوت مسلم انتخابي واحد."

فاز فارون غاندي بحملته الانتخابية بفرق هائل على منافسيه، الأمر الذي يدفعك للتساؤل ما اذا كان الشعب دائماً على حق؟

غالباً ما تفعل المؤسسات الشبياء التابعة للديمقراطية الهندية، المؤسسات التشريعية، الشرطة، الصحافة "الحرّة" وطبعاً الانتخابات، عكس ما هو مفترض منها، أي عكس تطبيق نظام الضوابط والتوازن. وقد أظهرت المحاكم التشريعية نفسها وكأنها نوعاً ما في قبضة مصالح الشركات التجارية. أما الإعلام فمدِينٌ طبعاً بأكثر من 90 في المئة من مدخوله لإعلان الشركات. وتؤمن هذه المؤسسات ككلّ غطاءً لبعضها البعض بهدف التسويق للمصالح الكبرى للاتحاد والتقدم.

وفي خضمّ هذا المسار، يسود الارتباك والتنافر في اللهجات لدرجة أن الأصوات المتصاعدة التي تُتذّر وتُحذر، تصبح جزءاً من الضجة العامة. وهذا يساهم في تعزيز صورة الديمقراطية المتسامحة، والمتفرقة، وكثيرة الألوان والفضوية الى حدّ ما.

الفوضى حقيقية

وكذلك الاجماع.

بالحديث عن الإجماع، تذكيرٌ بسيط بمسألة كشمير الحاضرة أبداً، فالإجماع واضح ولا جدال فيه في الهند في ما يتعلق بكشمير. ويمتد الأمر على مختلف القطاعات والمؤسسات بما فيها الإعلام والبيروقراطية والاستخبارات وحتى بوليوود. لا وقت الآن لسرد قصة كشمير، تلك التراجم الأبدية. لكنني لن أسامح نفسي إن تحدثت عن الهند دون أن أذكر كشمير.

بدأ الصراع لنيل الحرية في كشمير عام 1947 لكنّ المناوشات المسلحة بدأت عام 1989 أي منذ عشرين عاماً. ذهب ضحية هذا النزاع حوالى سبعة آلاف قتيلاً، وتمّ تعذيب عشرات الآلاف كما "اختفى" آلاف أيضاً. تعرّضت النساء للاغتصاب وترملت الكثيرات. إجتاح أكثر من نصف مليون جندي هندي وادي كشمير فغدى المنطقة التي تشهد أكبر حضور عسكري في العالم (علماء بأنّ عدد الجنود الأمريكيين في العراق في قمة الاحتلال بلغ حوالى 165 ألفاً).

ويدّعي الجيش الهندي اليوم أنّه ألغى التشدد في كشمير، ولعلّ هذا صحيح، إنما هل تعني سيطرة الجيش الانتصار حتماً؟

تكمن المشكلة في أنّ كشمير تقع على الخطوط الخاطئة أي في منطقة زاخرة بالأسلحة وعلى شفير الغرق في الفوضى العارمة، كما أنّ النضال نحو الحرية في كشمير غارق في دوامة من النزاعات الايديولوجية الخطيرة كالقومية الهندية (فالشركات بالإضافة إلى الهندوسية، تختبئ في ظل الامبريالية)، والامبريالية الأمريكية (فرغ صبرها بسبب الاقتصاد السريع النمو)، ونظام الطالبان الإسلامي الذي ظهر من جديد من العصور الوسطى (ينتشر بسرعة على الرغم من وحشيته المجنونة لأنّه يقاوم الاحتلال الأجنبي). وتتصف كل من هذه الايديولوجيات بقساوة تتراوح بين الإبادة الجماعية والحرب النووية. أضف إلى ذلك، الطموح الامبريالي الصيني العدوانى والأشبه بروسيا، والمخزون الهائل من الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين والأخبار المشاعة على الدوام حول الغاز الطبيعي، والنفط واليورانيوم في كشمير ولاداخ، فتحصل بذلك على الوصفة المناسبة لحرب باردة جديدة (وهي كما الحرب الأخيرة، باردة بالنسبة إلى البعض وحامية بالنسبة إلى البعض الآخر).

من المقدّر أن تصبح كشمير صلة الوصل التي من خلالها تتسلل الفوضى المستشرية في افغانستان وباكستان إلى الهند، حيث سيقنح الغضب في نفس مئة وخمسين مليون مسلم هندي تمّ تعنيفهم وإذلالهم وتهميشهم. وقد أعلنت ذلك الاعتداءات الإرهابية التي كان أبرزها اعتداءات

مومباي عام 2008.

وقد ساهمت الحلول الحربية التي اعتمدها الهند لمعالجة الاضطرابات في كشمير، في تفاقم المشكلة وترسيخها في أعماق الأعماق.

ولعلّ الاستعارة الأنسب لوصف جنون أيامنا هذه هي قصة جبل سياتشين الجليدي، أرض المعركة الأعلى في العالم حيث انتشر آلاف الجنود الهنود والباكستانيين في مواجهة الرياح الثلجية والبرد القارس الذي يصل إلى 40 درجة تحت الصفر. ومن المئات الذين ماتوا في ذلك المكان، مات عدد كبير من جراء الصقيع وحروق الشمس. اما اليوم فأصبح الجبل الجليدي مكباً للنفايات تتكوم عليه بقايا الحرب وآلاف القذائف وبراميل الوقود الفارغة، ومحاور الثلج، والأحذية القديمة، والخيم، وكل أنواع النفايات التي يخلفها الإنسان عقب خوضه الحرب. بقيت تلك المخلفات على حالها وحافظت عليها الحرارة المنخفضة لتصبح ذكرى لغباء الإنسان. وفيما أنفقت الحكومتان الهندية والباكستانية مليارات الدولارات على الأسلحة والمسائل اللوجستية الخاصة بالحروب على المرتفعات، كانت ساحة المعركة قد بدأت بالذوبان. أما اليوم، فقد تقلص حجمها إلى النصف تقريباً. ويساهم أولئك الذين يعيشون حياةً رغيدة في الجهة الأخرى من العالم بالذوبان أكثر من المواجهات العسكرية. وهم أناس طيبون يؤمنون بالسلام وحرية التعبير وحقوق الإنسان؛ يعيشون في أنظمة ديمقراطية مزدهرة لا تأبه حكوماتها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على تصدير الحروب وبيع الأسلحة إلى بلدان كالهند وباكستان (وروندا والسودان والصومال وجمهورية الكونغو والعراق وافغانستان... واللائحة تطول). علاوةً على ذلك، سيتسبب ذوبان الجبل الجليدي بفيضانات كبيرة في شبه الجزيرة ما سيؤدي إلى جفاف شديد يؤثر في حياة ملايين الأشخاص. وسيمنحنا ذلك المزيد من الأسباب للقتال. وسنحتاج إلى المزيد من الأسلحة. ومن يعرف، قد يكون ذلك النوع من الثقة الاستهلاكية ما يحتاج إليه العالم لتخطي الركود الراهن. وعندئذٍ، سيحصل كل من يعيشون في ظلّ الأنظمة الديمقراطية المزدهرة على حياة أفضل فيما يذوب الجبل الجليدي بسرعة أكبر.

فيما كنت أحاضر أمام حضور متوتر في إحدى جامعات اسطنبول (وسبب التوتر إستعمالي لكلمات مثل الوحدة، والتقدم، والإبادة، والأرمن التي، عند جمعها في حديث واحد، تغضب السلطات التركية)، رأيت راكيل دينك، أرملة هرانت دينك، تجلس في الصف الأمامي وقد ذرفت

الدموع طوال فترة محاضرتي. وعندما انتهيت، عانقتني وقالت لي: "نحن نحافظ على الأمل. لم نحافظ على الأمل؟"

قالت نحن.

لم تقل أنت.

في تلك اللحظة، استذكرت كلمات الشاعر الأوردو فايز أحمد فايز التي غنتها عبيدا بارفين:

nahin nigah main manzil to justaju hi sahi
nahin wisaal mayassar to arzu hi sahi

وحاولت ترجمتها:

إن أُحبطت الأحلام فعلى التوق أن يحل مكانها
إن إستحال الالتقاء فعلى التوق أن يحل مكانه

النهاية

أرونداتي روي